

«الكويتي» يتراجع إلى 43.02 دولار للبرميل

اجتماع مرتقب لـ «أوبك+» يدفع أسعار النفط إلى الصعود

52.2 مليار دولار صادرات الكويت النفطية خلال 2019

	2015	2016	2017	2018	2019
Algeria	12.20	12.20	12.20	12.20	12.20
Angola	9.52	9.52	8.38	8.16	7.78
Congo	2.98	2.98	2.98	2.98	2.88
Equatorial Guinea	1.10	1.10	1.10	1.10	1.10
Gabon	2.00	2.00	2.00	2.00	2.00
IR Iran	158.40	157.20	155.60	155.60	208.60
Iraq	142.50	148.77	147.22	145.02	145.02
Kuwait	101.50	101.50	101.50	101.50	101.50
Libya	48.36	48.36	48.36	48.36	48.36
Nigeria	37.06	37.45	37.45	36.97	36.88
Saudi Arabia	266.45	266.21	266.26	267.03	258.60
United Arab Emirates	97.80	97.80	97.80	97.80	97.80
Venezuela	300.88	302.25	302.81	303.81	303.81
Total OPEC	1180.77	1187.34	1183.67	1182.53	1226.54

الاحتياطيات المركدة للمنظمة تبلغ 1.22 تريليون برميل..

الإنتاج النفطي

وعلى مستوى الإنتاج النفطي فقد انخفض إنتاج دولة الكويت خلال عام 2019 بنسبة 2.2% على أساس سنوي، ليصل إلى 2.678 مليون برميل يومياً، مقابل 2.737 مليون برميل يومياً في عام 2018. وتماشى ذلك مع إنتاج أعضاء أوبك إذ تراجع إنتاجهم خلال عام 2019 بنسبة 6% إلى 29.38 مليون برميل يومياً، مقابل مستواه البالغ 2018 بنحو 31.24 مليون برميل يومياً.

564.88 مليار دولار. يشار إلى أن صادرات أعضاء المنظمة النفطية تراجعت في عام 2019 بنسبة 18.41%، علماً بأنها كانت تبلغ 692.27 مليار دولار في عام 2018.

خامس أكبر احتياطي

وأشارت أوبك في تقريرها السنوي إلى أن دولة الكويت تمتلك خامس أكبر احتياطي مؤكد من النفط على مستوى العالم، فيما احتلت فنزويلا المركز الأول بـ 303.8 مليار برميل. وواصلت الاحتياطيات النفطية المؤكدة للكويت استقرارها خلال الـ 5 سنوات الماضية عند 101.50 مليار برميل، علماً بأن

تراجعت قيمة صادرات دولة الكويت النفطية خلال عام 2019 بنسبة 19.06% على أساس سنوي. وحسب التقرير السنوي الصادر عن منظمة البلدان المصدرة للنفط «أوبك»، سجلت صادرات الكويت النفطية في العام الماضي 52.19 مليار دولار، مقارنة بـ 64.48 مليار دولار في عام 2018. وسجلت صادرات الكويت في آخر 5 سنوات نحو 253.97 مليار دولار، مسجلة أعلى قيمة في 2018، بينما جاءت القيمة الأقل عام 2016 بـ 40.6 مليار دولار.

وشكلت صادرات الكويت النفطية خلال العام الماضي 9.24% من إجمالي صادرات أعضاء أوبك الـ 13 البالغة في العام الماضي



من العام نفسه. صعدت العقود الأجلة لخام القياس العالمي مزيج برنت تسليم سبتمبر، بنسبة 1.49 بائنة أو 52 سنتاً، إلى 43.55 دولار للبرميل. كما ارتفعت العقود الأجلة لخام الأمريكي غرب تكساس الوسيط تسليم أغسطس، بنسبة 1.69 بائنة أو 69 سنتاً، إلى 40.98 دولار للبرميل. وتلقت الأسعار دعماً من بيان أمريكي أولي، أظهر تراجعاً بمقدار 8.3 ملايين برميل في الأسبوع المنتهي بتاريخ 10 يوليو الجاري، إلى 531 مليون برميل.

توصيات إلى الدول الأعضاء بشأن اتفاق خفض الإنتاج، والتزام الدول المنتجة في الحصص المقررة لها. وتنتهي في يوليو الجاري، المرحلة الأولى من اتفاق لخفض الإنتاج بدأ تنفيذه مطلع مايو الماضي، بخفض إجمالي للتخالف بمقدار 9.7 ملايين برميل يومياً. وتبدأ المرحلة الثانية مطلع أغسطس المقبل، بتقليص حجم الخفض إلى 8 ملايين برميل يومياً، يستمر حتى نهاية 2020، ومرحلة ثالثة بخفض إجمالي 6 ملايين برميل مطلع 2021، حتى أبريل

انخفض سعر برميل النفط الكويتي 60 سنتاً خلال جلسة أمس الثلاثاء، ليصل إلى 43.02 دولار، مقابل 43.62 دولار يوم الإثنين الماضي، وذلك وفقاً للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية. صعدت أسعار النفط الخام في التعاملات المبكرة، أمس الأربعاء، ترقباً لمرحلتها اجتماع تعقده اليوم اللجنة الوزارية لمراقبة خفض الإنتاج في تحالف «أوبك+». والتقت اللجنة مساء أمس الأربعاء، عبر دائرة تلفزيونية، تهيئاً لرفع

«المالية السعودية» ت دشّن 12 منتجاً جديداً على منصة اعتماد

بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص (المقاولين والموردين)، ويمكن الجهات الحكومية من شراء السلع والخدمات بشكل إلكتروني، مع توفير سلسلة كاملة من دورة الشراء إلى توصيل السلع والخدمات والاستلام والدفع بشكل إلكتروني، لافتاً إلى أن منتج الجهات الحكومية من استلام المطالبات الداخلية بشكل إلكتروني والقطاع الخاص (المقاولين والموردين)، كما يقدم خدمات (شهادات الإنجاز، إصدار أوامر الصرف والدفع، وإمكانية التقديم لمستحقات السنوات السابقة).



أحمد الصويان

المساهمات للمنتجات الـ 12 الجديدة والتي تقدم خدمات إلى شرائح جديدة من المستفيدين من القطاع المالي والمصرفي والموظف الحكومي. وأشار الصويان إلى أن منتج خدمات الميزانية يوفر خدمات إعداد وتنفيذ الميزانية بشكل إلكتروني بين الجهات الحكومية ووزارة المالية، ويسهم في توفير بيانات ميزانيات الجهات الحكومية للتسهيل من أعمال التحقق والمتابعة واتخاذ القرار. وذكر أن منتج سوق اعتماد يتيح حركة تعاملات مفتوحة

دشنت وزارة المالية السعودية 12 منتجاً جديداً على منصة اعتماد تستهدف شرائح متعددة من المستفيدين للمنصة من الجهات الحكومية والقطاع الخاص (المقاولين والموردين) والموظف الحكومي.

وأوضح وكيل وزارة المالية لشؤون التقنية والتطوير أحمد الصويان، خلال اللقاء الافتراضي أمس لإطلاق منتجات اعتماد الجديدة، أن وزارة المالية بذلت على مدى السنوات الماضية جهوداً لدعم خطة التحول الرقمي لمنظمة العمل الحكومي وفق رؤية المملكة 2030 وأطلقت الكثير من المبادرات لتعزيز هذا التحول كما عملت على تمكين الجهات الحكومية لإدارة مواردها بكفاءة وفعالية، وتعزيز الشراكة الشفافية مع القطاع الخاص، مشيراً إلى أن الإنجازات التي حققتها منصة اعتماد تعكس حجم الجهود المبذولة لتحسين خدماتها، مبيّناً أن عملية التطوير والتحسين للمنصة مستمرة رغم النجاحات. وخلال اللقاء استعرض الصويان الخدمات والمزايا

«كايبیتال إنتليجنس» تثبت تصنيف العملات الأجنبية والسندات المساندة لبنك الخليج

وأشار البنك لعدة عوامل ذكرتها الوكالة تدعم تثبيت تصنيف تلك السندات أبرزها أنها محافظة المصدر على نسب قوية لكفاية رأس المال، كما أن بنك خليج يتمتع بمعدلات ربح عالية لرأس المال ومرة ترفع في الشريحة الأولى ويتمتع بمؤشرات جيدة لجودة الأصول الناتجة عن القروض. وذكرت الوكالة بعض العوامل التي تقيد تصنيف سندات البنك ومنها الطبيعة المساندة للسندات وفقاً للعقد، وعمل البنك في بيئة تشغيلية محفوفة بالتحديات وأبرزها جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19)، وانخفاض أسعار النفط وتأثيرها على تباطؤ النمو الاقتصادي، بالإضافة لضعف سوق العقار. كانت أرباح بنك الخليج ارتفعت 88.6% في العام الماضي، لنصل إلى 26.51 مليون دينار، مقابل أرباح بقيمة 14 مليون دينار في عام 2018. وأقرت عمومية مجلس الإدارة مطلع أبريل/نيسان الماضي، توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية عن عام 2019 بنسبة 11% بواقع 11 فلساً للسهم.

أعلن بنك الخليج عن قيام وكالة كايبيتال إنتليجنس للتصنيف الائتماني بتثبيت تصنيفات العملات الأجنبية على المدين طويل وقصير الأجل، وتثبيت تصنيف السندات المساندة للبنك. وقال بنك الخليج في بيان للبورصة الكويتية، أمس الأربعاء، إن الوكالة تبنت تصنيف العملة الأجنبية على المدى الطويل عند المرتبة (A+)، ومرتبة (A1) على المدى القصير، وتصنيف القوة المالية الأساسية عند (A-)، وتقويم مستوى الدعم الاستثنائي (مرتفع)، بنظره مستقبلية «مستقرة»، وأوضح البنك أن الوكالة ذكرت عدة عوامل لدعم التصنيف الخاص بالعملات أبرزها الاحتمال الكبير في حصول بنك الخليج على دعم كبير واستثنائي من حكومة دولة الكويت، بالإضافة إلى تمتع البنك بربحية تشغيلية جيدة ووضع جيد للسوية. وبالنسبة لسندات البنك، بحسب البيان، فإن الوكالة تبنت تصنيف السندات المساندة من الشريحة الثانية لرأس المال البالغة 100 مليون دينار عند المرتبة (BBB+).

إيقاف التداول على أسهم 7 شركات

مؤشرات البورصة تتراجع عند الإغلاق.. والسوق الأول يخالف الاتجاه



لمجمعاتها العمومية لمناقشة توصيات مجالس الإدارات، وكذلك مد مهلة الإفصاح عن بيانات الربع الأول والثاني معاً وذلك بسبب جائحة كورونا أيضاً.

إدارات تلك الشركات ومناقشة القوائم المالية. كما منحت البورصة مهلة لتلك الشركات لتمديد فترات الانعقاد

منحت الشركات المدرجة مهلة للإعلان عن البيانات المالية السنوية حتى حينه بسبب تفشي جائحة فيروس كورونا وتعذر اجتماع العديد من مجالس

«مورغان ستانلي»: إدراج البورصة بمؤشر الأسواق الناشئة يسير وفق المخطط

الوصول إلى سوقها مع الحفاظ على استقرار المؤشر. وذكر بافلو أن قرار ترقية بورصة الكويت إلى مصاف الأسواق الناشئة يأتي بعد استيفاء شرطي تطبيق هياكل الحسابات المجمعمة وتقابل عمليات الحساب الواحد، والذين تم وضعهما ضمن قرار الترقية الشروط الذي أصدرته (إم إس سي آي) في يونيو من عام 2019.

بتلبية كل المعايير الضرورية للتصنيف في الأسواق الناشئة. وتناولت الجلسة النقاشية أحدث نتائج مراجعة تصنيف (إم إس سي آي) للأسواق واستخدام العقود المستقبلية المرتبطة بالمؤشر والتي تهدف إلى عكس وجهات نظر وممارسات مجتمع الاستثمار الدولي من خلال تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية للبلد وإمكانية

قالت مؤسسة مورغان ستانلي للبحوث المؤشرات (إم إس سي آي) عن إدراج بورصة الكويت على مؤشر الأسواق الناشئة يمضي كما هو مخطط له في شهر نوفمبر المقبل. قال المدير التنفيذي للبحوث في (إم إس سي آي) بافلو تارانيكو، في ندوة تم عقدها (أونلاين) صباح الثلاثاء، إن بورصة الكويت قامت

تراجعت المؤشرات الكويتية في ختام تعاملات أمس الأربعاء، باستثناء السوق الأول الذي ارتفع بنحو طفيف نسبيته 0.02%، فيما هبط المؤشر العام 0.13% وانخفض الرئيسي 0.52%، وتراجع «رئيسي 50» بنسبة أكبر بلغت 0.8%.

وتقلصت سيولة بورصة الكويت بنسبة 19.7% إلى 30.11 مليون دينار مقابل 37.48 مليون دينار بالأمس، كما انخفضت أحجام التداول لـ 30.2% إلى 132.73 مليون سهم مقابل 190.11 مليون سهم بجلسة الثلاثاء.

وسجلت مؤشرات 5 قطاعات انخفاضاً بصدارة الصناعة الذي تراجع 1.86%، بينما ارتفعت مؤشرات 6 قطاعات أخرى يتصدرها التكنولوجيا بنمو نسبيته 4.23%.

وجاء سهم «الخليجي» على رأس القائمة الحمراء للأسهم المدرجة بانخفاض نسبته 8.59%، فيما تصدر سهم «التمدين الاستثمارية» القائمة الخضراء مرتفعاً بنحو 5.49%. وحقق سهم «اجيلتي» أكبر سيولة بالبورصة بقيمة 4.63 مليون دينار بانخفاض نسبته 2.22%، بينما تصدر سهم «أهلي متحد - البحرين» نشاط الكميات بتداول 24.37 مليون سهم مرتفعاً 1.06%.

من جانبها، أعلنت بورصة الكويت إيقاف التداول على أسهم 7 شركات اعتباراً من أمس الأربعاء بسبب عدم إعلانها عن البيانات المالية السنوية. وقالت البورصة في بيان على موقعها الرسمي اليوم، إن الشركات هي: المال للاستثمار، ريم العقارية، وبرقان لحفر الأبار.

ومن بين تلك الشركات أربعة موقوفة في الأساس وهي: تمكين القابضة، العالمية للمدن العقارية، الكويتية للكيبيل التلفزيوني، وايفكت العقارية. الجدير بالذكر أن بورصة الكويت

«الأوقاف» تقدم إعفاءات لمستأجري العقارات المتضررين بسبب «كورونا»

2020»، وقال الصعقي، إن «هذه المميزات يتمتع بها كل المستأجرين للمتضررين بالساد وليس عليهم أي موانع قانونية للفترة ما قبل الجائحة، مع إعطاء باقي المستأجرين مهلة لتعديل أوضاعهم للاستفادة من هذه المهلة»، مبيّناً أن «من شروط تطبيق هذه اللائحة هي سداد كامل الإيجارات المستحقة وتسوية وضع المستأجر القانوني».

والإغلاق، بما لا يضر بمصلحة الوقف». وأوضح أن «الأوقاف» قررت إعفاء الوحدات التجارية التي تم إغلاق نشاطها بالكامل ابتداءً من 1 أبريل الماضي بنسبة 100% طوال فترة منع مزاوله النشاط إدارياً، وخصم 25% من قيمة الإيجار الشهري للعقارات التجارية والاستثمارية والسكنية التي لم يشملها القرارات الخاصة بالإغلاق لمدة 9 أشهر من 1 أبريل وحتى نهاية

أعلنت أمانة الأوقاف اعتماد سياسة الإعفاء والخصم لمستأجري عقارات الأمانة في الكويت. وفي هذا الصدد، أكد الأمين العام للأمانة العامة للأوقاف بالإبارة منصور الصعقي، أن «الأمانة التي تساهم بشكل فعال في جهود الدولة لمواجهة تداعيات جائحة فيروس كورونا، حرصت على تخفيف الأعباء عن المستأجرين المتضررين من الأثر الاقتصادي لإجراءات العزل